

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١٣

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا فوينتي راميرس/السيد أوتشوا مارتينيس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد بنغبو
	فيت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-36025 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

المشاركون بالطرفين لاتباعهما نهجا بناء تجاه الاجتماع وحثهما على تنفيذ الإصلاحات والوفاء بالتعهدات بالمساعدة على تحقيق استقرار الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز مؤسساته. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لمجموعة من الخطوات التي أُوصي بها للطرفين ولمجتمع المانحين.

وعلى الهامش، التقيت بزملائي مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأعرب مبعوثو المجموعة الرباعية في بيان مشترك عن قلقهم إزاء التطورات السلبية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال العنف الجارية في الضفة الغربية، والمضي قدما ببناء وحدات استيطانية جديدة، والأزمة المالية التي يتعذر تحملها داخل السلطة الفلسطينية، والتهديدات بأعمال العنف من قطاع غزة.

كما أعاد مبعوثو المجموعة الرباعية التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات بناءة للنهوض بحل الدولتين ودعوا جميع الأطراف إلى المساعدة في التصدي للتحديات الملحة الحالية من خلال الإصلاحات المالية وغيرها، وكذلك بتجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتقوض آفاق السلام.

وفي غضون ذلك استمرت أعمال العنف على نحو يومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وإصابة ٩٠ فلسطينيا، من بينهم ١٢ طفلا، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وقتل في هذه الأحداث مدني إسرائيلي وأصيب تسعة مدنيين، بينهم امرأة وطفل، وستة من عناصر قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاما، فأردته قتيلا خلال مواجهات بالقرب من نابلس. وبحسب جيش الدفاع الإسرائيلي، يجري التحقيق في الحادث.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٢٦ عاما وقتلته خلال عملية تفتيش أعقبها اشتباكات في طوباس. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيدة كمفرت إيرو، نائبة الرئيس المؤقتة ومديرة برامج الفريق الدولي المعني بالأزمات.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم ونحن نواجه سلسلة من المخاطر المتزايدة والمتراكمة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ففي الضفة الغربية، تهدد أزمة مالية واقتصادية حادة استقرار المؤسسات الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف المستمر والخطوات الأحادية الجانب، بما في ذلك التوسعات الاستيطانية وعمليات الهدم الإسرائيلية، تزيد من حدة التوترات وتغذي اليأس وتقوض مكانة السلطة الفلسطينية وتزيد من تضائل احتمال العودة إلى مفاوضات مجدية.

وفي غزة، لا يزال وقف الأعمال العدائية الهش مستمرا، ولكن لا بد من أن تتخذ جميع الأطراف المزيد من الخطوات لكفالة التوصل إلى حل مستدام يُمكن في نهاية المطاف من عودة مؤسسات الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى القطاع.

وفي خضم هذه التطورات المثيرة للقلق، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أوسلو على المستوى الوزاري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشاد

وإجمالاً، شن المستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة نحو ٥٤ هجوماً على الفلسطينيين أسفرت عن إصابة ٢٦ شخصاً، من بينهم خمسة أطفال، وعن إلحاق أضرار بالمتلكات. وشن فلسطينيون ٤١ هجوماً على مستوطنين ومدنيين إسرائيليين آخرين، مما أسفر، كما ذكرت سابقاً، عن وفاة شخص واحد وإصابة تسعة آخرين، بمن فيهم طفل وامرأة، وإلحاق أضرار بالمتلكات. وقد نجمت معظم الحوادث التي أسفرت عن إصابات أو أضرار عن إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على المركبات والحافلات المدنية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب فلسطيني بجروح خطيرة وأصيب ابنه البالغ من العمر ١٠ سنوات بجروح بعد أن انقلبت سيارتهما بالقرب من قرية المغير في الضفة الغربية بسبب جسم أُلقي من سيارة كانت تسير في الاتجاه المعاكس. وأفاد شهود عيان بأن أشياء ألقاها مستوطنون إسرائيليون ارتطمت بالسيارة. وفتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث.

وأكرر التأكيد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم بشكل عاجل إلى العدالة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مناقصات لبناء نحو ٣٥٠ وحدة سكنية في المستوطنات، نصفها تقريباً في مستوطنة أريئيل الواقعة في قلب شمال الضفة الغربية. كما تضمن الإعلان إعادة طرح مناقصات لبناء نحو ٨٠ وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس، حيث قد يزيد البناء من مخاطر قطع الطرق الواصلة بين القدس الشرقية وبيت لحم.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد توقف دام نحو ثمانية أشهر، قدمت السلطات الإسرائيلية خططا لإنشاء نحو ٢٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم، يقع العديد منها في مستوطنات نائية. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ولا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام إحلال السلام.

وفي الوقت نفسه، وفي تطور نادر، خلال الفترة بين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت السلطات الإسرائيلية

أن أفرادها ردوا بإطلاق النار بعد إطلاق النار عليهم وأن جهازاً متجسراً يدوي الصنع أُلقي عليهم من سيارة مارة. ولم يصب أي من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في تلك العملية. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين لاحقاً أن الرجل عضو فيها.

كما تصاعدت التوترات والاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية داخل البلدة القديمة في القدس وفي محيطها. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، طعن شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً من حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة وأصاب اثنين من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في البلدة القديمة بالقدس. ورداً على ذلك، أطلق مدني إسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية النار على الجاني الذي أُعلن عن وفاته عقب ذلك بفترة وجيزة. وبحسب شهود عيان، كانت المحاولات جارية لكبح الجاني عندما أُطلق عليه الرصاص.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق فلسطيني النار على مدنيين إسرائيليين في البلدة القديمة بالقدس، فقتل مدني إسرائيلي وأصاب اثنين آخرين بجروح. وردت قوات الأمن الإسرائيلية بإطلاق النار وقتلت المهاجم. وأصيب فردان من قوات الأمن الإسرائيلية بجروح. وأعلنت حركة حماس أن منفذ الهجوم أحد أعضائها. وفي أعقاب الهجوم، أفادت التقارير بأن قوات الأمن الإسرائيلية أجرت عمليات تفتيش واعتقالات في مخيم شغاف للاجئين، حيث كان يعيش الجاني، واحتجزت عدداً من أفراد أسرته. وقد أُطلق سراحهم جميعاً في وقت لاحق.

لا يمكن تبرير الهجمات العنيفة وأعمال الإرهاب على الإطلاق، ويجب أن يدينها الجميع.

ولا تزال مستويات أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين مرتفعة بصورة مقلقة وسط استمرار التوترات بشأن التوسع الاستيطاني وموسم قطف الزيتون السنوي. ومنذ بدء موسم القطف في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، جرى إتلاف نحو ٣ آلاف شجرة زيتون أو سُرق محصولها. كما سُجلت اعتداءات جسدية على مزارعين فلسطينيين ومتطوعين وعاملين في المجال الإنساني، ورد أن بعضها وقع في وجود قوات الأمن الإسرائيلية.

غير حكومية كمنظمات إرهابية. واتهمتها الوزارة بأنها تمثل "ذراعا لا ينفصم" للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي منظمة تصنفها إسرائيل والولايات المتحدة وأستراليا وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي على أنها إرهابية. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد وسع نطاق تطبيق هذه التصنيفات ليشمل الضفة الغربية المحتلة بموجب أوامر عسكرية صدرت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتعمل هذه المنظمات غير الحكومية الست بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والاستجابة الإنسانية، ويتلقى العديد منها جزءا كبيرا من تمويلها من الدول الأعضاء.

وقد تكون الآثار القانونية المترتبة على تصنيف تلك المنظمات واسعة النطاق وربما تفاقم الضغوط المتزايدة على منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعرب الأمين العام عن قلقه إزاء تقلص الحيز المخصص للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وتتواصل الأمم المتحدة مع السلطات الإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية المعنية والجهات المانحة لتلقي مزيد من المعلومات عن الادعاءات وتداعياتها.

أنقل الآن إلى غزة، حيث استمرت جهود التعافي الإنساني وإعادة الإعمار إضافة إلى اتخاذ خطوات لزيادة استقرار الحالة في الميدان. ففي تشرين الأول/أكتوبر، دخلت غزة حوالي ٩ ٤٠٦ شاحنات محملة بالبضائع عبر معبر كرم أبو سالم الذي تسيطر عليه إسرائيل، أي ما يزيد بنحو ٢٠ في المائة عن المتوسط الشهري قبل التصعيد. بالإضافة إلى ذلك، دخلت غزة عن طريق معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر حوالي ٣ ٠٠٠ شاحنة محملة. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر نحو ٨ ٥٠٠ تصريح للتجار والباعة في غزة للدخول إلى إسرائيل.

و رغم أن التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على دخول المواد وتدفق السلع والأشخاص إلى غزة أمر مشجع، فإن الحالة الاقتصادية والأمنية والإنسانية في القطاع لا تزال تثير قلقا بالغا. ويبقى الهدف هو رفع جميع عمليات الإغلاق، تماشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

خططا لبناء حوالي ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة ونحو ١ ٣٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين في المنطقة جيم. وفي حين أن هذه الخطوات جديرة بالترحيب، فإنني أحث إسرائيل على المضي قدما في تنفيذ هذه الخطط وإصدار تصاريح البناء لجميع الخطط التي تمت الموافقة عليها سابقا للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية للمنازل وغيرها من المباني الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإجمالا، هدمت السلطات الإسرائيلية ٨٤ مبنى مملوكا لفلسطينيين في المنطقة جيم و ١٧ في القدس الشرقية أو استولت عليها أو أجبرت أصحابها على هدمها - مما أدى إلى تشريد ٨٣ فلسطينيا، بينهم ٢٤ امرأة و ٣٩ طفلا. وقد نُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استولت السلطات الإسرائيلية على عيادة طبية تخدم خمسة مجتمعات محلية في حمات المالح، شمال غور الأردن.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت أربع عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية اقتراحا قدمته المحكمة العليا الإسرائيلية يقضي بالاعتراف بهم كمستأجرين مشمولين بالحماية مقابل إيجار رمزي، يُدفع لشركة تابعة للمستوطنين تسعى إلى طردهم، مما كان سيترتب عليه تأخير طردهم بدرجة كبيرة. وأفادت تقارير أيضا بأن شركة المستوطنين أبدت تحفظات على اقتراح المحكمة. وكانت المحكمة قد أعلنت في وقت سابق أنه إذا لم يقبل الطرفان اقتراحها، فإنها ستصدر حكما في القضية.

وأحث إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي تطور آخر يبعث على القلق، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عن تصنيف ست منظمات فلسطينية

إلى الشعب الفلسطيني في أوسلو، وأحطت علما بالمخاوف المشتركة بين جميع الأطراف بشأن الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، أعرب جميع المشاركين تقريبا عن قلقهم الشديد إزاء المسار العام للنزاع.

ومن الضروري أن يتجنب الطرفان اتخاذ خطوات انفرادية، وأن يحدا من بؤر التوتر والعنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يعززا وقف الأعمال العدائية، وأن يدعموا التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ جميع الأطراف خطوات لدعم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ولكن حتى الترتيب المالي الكامل والفوري قد لا يكون كافيا وقد لا يُنفذ بالسرعة الكافية - إن نُفذ أصلا - للمساعدة في تخفيف آثار الأزمة الحالية. ولذلك أُؤكد مرة أخرى على أهمية الجهود المتضافرة التي يبذلها الطرفان لتهذبة الأمور في الميدان. ويساورني القلق لأننا إذا لم نتصرف بسرعة وحزم، فإننا قد نقع في براثن تصعيد مميت آخر للعنف. والتطورات التي وقعت في الميدان مؤخرا تبعث على القلق. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج منسق لتشجيع جميع الأطراف على تنفيذ التحولات والإصلاحات في مجال السياسات، والمعالجة السريعة والمتوازنة للدوافع الرئيسية للنزاع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي غزة، وتلك التي تواجه السلطة الفلسطينية؛ واستعادة الأفق السياسي الذي يساعد على وقف دورة إدارة الأزمات التي لا نهاية لها والعودة إلى مفاوضات مجدية لإنهاء الاحتلال، وحل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وستواصل المجموعة الرباعية مشاوراتها مع الأطراف والجهات الإقليمية الفاعلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إيرو.

السيدة إيرو (تكلمت بالإنكليزية): إن الفريق الدولي المعني بالأزمات منظمة مكرسة لمنع نشوب النزاعات القاتلة وحلها. وفي

وفي غضون ذلك، تواصل آلية إعادة إعمار غزة الاضطلاع بدور هام في تيسير وصول المواد والأصناف التي لولا ذلك لما سمح بدخولها إلى غزة. وفي تطور إيجابي، بدأت إسرائيل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في توفير مياه إضافية لغزة من خلال نقطة الاتصال الجديدة "بني سعيد"، مما أتاح زيادة قدرها ٥ ملايين متر مكعب من المياه سنويا إلى غزة.

وأرحب بالدعم القوي الذي أعرب عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في المؤتمر الوزاري الذي شاركت في استضافته الأردن والسويد في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى الرغم من التعهدات الإضافية الجديدة بالثناء، فإنني أشعر بالقلق لأن الأونروا لا يزال ينقصها ٦٠ مليون دولار لدعم الخدمات الأساسية لمليون لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة حتى نهاية العام، إذ لم تدفع الوكالة بعد رواتب شهر تشرين الثاني/نوفمبر لما يزيد على ٢٨ ٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المدرسون والأطباء والمرضون والعاملون في مجال الصرف الصحي، وكثير منهم يدعمون الأسر الموسعة، ولا سيما في غزة، حيث ترتفع معدلات البطالة. وأدعو الدول الأعضاء إلى بذل كل ما في وسعها لحماية الخدمات عن طريق التعجيل بدفع التعهدات المعلنة وتقديم مساهمات إضافية في الأيام والأسابيع المقبلة.

وقد أرسل الطرفان وفدين رفيعي المستوى إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وهناك اهتمام إسرائيلي وفلسطيني وإقليمي متزايد بالتعاون بشأن التهديدات البيئية المشتركة والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، فإن تجدد الحوار المباشر بين وزير البيئة الإسرائيلي والفلسطيني بعد انقطاع دام لفترة طويلة خطوة جديدة بالترحيب. وفي تطور إيجابي منفصل، وافقت الحكومة الإسرائيلية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر على إصدار نحو ٥٠٠ تصريح للفلسطينيين على مدى السنوات الثلاث القادمة للعمل في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي.

وقد شجعتني الحوار بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة

وفي أعقاب أحداث العنف التي وقعت في الربيع الماضي، جددنا تلك الدعوة. وأصدرنا في آب/أغسطس تقريراً نعرب فيه عن الأسف لاستمرار النزاع وارتفاع أعداد الضحايا والدمار، ولا سيما فيما بين الفلسطينيين وفي غزة. وحثنا جميع أطراف النزاع - إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس - على اتخاذ خطوات لوقف النزيف على الأقل. وندعو المجتمع الدولي ليس إلى أن يعمل على وجه السرعة من أجل التهدة بالضغط على جميع الأطراف لوقف الأعمال العنيفة والاستنزائية فحسب، بل أيضاً أن يبذل جهداً جاداً لإعادة التفكير في مجمل بنیان عملية السلام. ويجب أن تعترف عملية إعادة التفكير تلك باختلال التوازن الهيكلي في القوى بين الدولة المحتلة والشعب المحتل، وضرورة تحدي الإفلات من العقاب الذي أصبحت إسرائيل تعتبره أمراً مسلماً به في سلوكها تجاه الفلسطينيين.

ولأسف، لم نشهد سوى القليل من الإجراءات الملموسة في ذلك الاتجاه منذ ذلك الحين. ويمكن القول إنه قد حدث العكس. وفي حزيران/يونيه، تولت حكومة إسرائيلية جديدة السلطة. وقد أعطت هذه الحكومة مؤشرات عن استعدادها للمشاركة في اتخاذ تدابير يومية وتحقيق الأمن مع السلطة الفلسطينية، في إيجاد سبل للقيام بما تسميه "تقليص النزاع" من خلال تحسين الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة وتعزيز السلطة الفلسطينية نفسها بعض الشيء. ومع ذلك، واصلت الحكومة الجديدة توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية واتخذت تدابير قمعية ضد الفلسطينيين بطرق لا تختلف عن سابقتها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، حظرت الحكومة ست منظمات للمجتمع المدني الفلسطيني تحظى باحترام كبير، بتهم زائفة بأنها منظمات إرهابية. والواقع أن هذه المنظمات كانت نشطة لمدة سنوات، إن لم يكن لمدة عقود، في تقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين - خدمات لم تقدمها إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال - وفي توثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والإبلاغ عنها والدعوة إلى المساءلة عنها دولياً. وهي تتلقى تمويلاً خارجياً، لا سيما من الحكومات الأوروبية وغيرها، وقد نشطت في الضغط على كونغرس الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية، وكذلك على المحكمة

العام الماضي، لاحظنا بانزعاج موجة جديدة من العنف في إسرائيل وفلسطين. ونعتقد أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بشكل عام، لم يفعل شيئاً يذكر لتهدة هذا النزاع المأساوي أكثر، وحماية ضحاياه، ودفع الإسرائيليين والفلسطينيين نحو حل عادل. ونشكر المجلس، والرئاسة المكسيكية على وجه الخصوص، على إتاحة هذه الفرصة لي اليوم لتقديم بعض الأفكار بشأن أحد السبل للمضي قدماً.

إن العنف الذي اندلع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في نيسان/أبريل وأيار/مايو هو أحدث تذكير بعدم استقرار الوضع الراهن. فالفلسطينيون - سواء في غزة أو الضفة الغربية أو القدس أو إسرائيل نفسها أو في الشتات - لم يرضخوا للتشرد الإقليمي ولا للتهميش السياسي. بل على العكس من ذلك، فإلى جانب الصواريخ من غزة، رفعوا صوتاً جماعياً، وإن كان غير متبلور. وقد أبرزت احتجاجاتهم تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وقمعهم، وكانت مسألة القدس في الصميم. وفي أوساط اليهود الإسرائيليين، أدى سقوط الصواريخ والاحتجاجات في شوارعهم إلى ترسخ قناعتهم بأنه لا يوجد اتفاق سياسي يمكن التوصل إليه.

وعلى جانبي هذا النزاع، وكذلك فيما بين العديد من أعضاء المجلس، تضائل الإيمان بعملية السلام في الشرق الأوسط. لقد أصبحت إسرائيل مرتاحة للوضع الراهن. وهي تقرض واقعها الخاص ميدانياً في انتهاك لقرارات هذه الهيئة. وقد رفضت باستمرار أي شيء يشبه التوصل إلى نتيجة معقولة تقوم على وجود الدولتين، بما في ذلك صراحة في ظل حكومتها الحالية. لقد رأى الفلسطينيون إسرائيل ترسخ سيطرتها تحت غطاء عملية السلام، وتحرمهم من حقوقهم وحرياتهم بوتيرة متسارعة. ومع ذلك، لم يبرز أي نهج تكميلي أو بديل. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، حثت منظمي المجتمع الدولي على الامتناع عن الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق سلام للحصول على جائزة نوبل. وبدلاً من ذلك، نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل على وضع اللبنة الأساسية لمستقبل أكثر سلاماً وعدلاً لأجيال الإسرائيليين والفلسطينيين القادمة.

وفي نهاية المطاف، لن تتم تسوية هذا الصراع إلا من خلال المفاوضات السياسية، ولكنها لن تتجح حتى تتوفر شروط أساسية معينة. أولها هو استعداد إسرائيل لإشراك الفلسطينيين، سواء على المستوى الفردي كنظر، أو كجماعة لديها تطلعات إلى تقرير المصير الوطني، ووجود هيكل حوافز خارجي مصمم بمراعاة هذه الحقيقة. والشرط الثاني هو وجود نظام سياسي فلسطيني متماسك على رأسه قيادة قادرة على رسم مسار إلى الأمام وتحدي الوضع الراهن بوسائل غير عنيفة وبأسلوب يتفق مع القانون الدولي. والشرط الثالث هو عكس التدابير الميدانية والقانونية والسياسية التي اعتمدتها إسرائيل وكلفت الفلسطينيين الكثير من أبسط حقوقهم الأساسية.

فلسنوات عديدة، أخضعت حماية الناس والنهوض برفاهيتهم لهدف تحقيق حل الدولتين. واليوم، في أوساط القوى العالمية والإقليمية، يحدث التشاؤم بشأن إمكانية التوصل إلى حل الدولتين أثرا ماثلا، مما يؤدي إلى التقاعس بدلا من العمل. وهذا ليس السبيل السوي للمضي قدما.

ومن مسؤولية هذا الجهاز أن يتخذ إجراءات ملموسة لحماية حقوق جميع الناس في إسرائيل وفلسطين واللاجئين الفلسطينيين، حتى في غياب عملية سلام قابلة للاستمرار، في الوقت الراهن، وبغض النظر عن الشكل الذي قد يتخذه الحل السياسي في نهاية المطاف. وبخصوص ذلك الحل، ينبغي لهذا الجهاز أن يوضح بجلاء أنه إذا استمرت إسرائيل في عرقلة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة تتوفر لها مقومات البقاء، فإن أي بديل ينشأ في المستقبل يجب أن يحترم الحق في المساواة الكاملة وحرية كافة العائشين في أي مكان تسيطر عليه إسرائيل.

وبشكل فوري، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط لتحقيق ما يلي: هدنة طويلة الأجل في غزة؛ والعودة إلى ترتيب الوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة في القدس، كما كان متصورا في عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل البلدة القديمة في القدس، مع إحداث تعديلات فقط باتفاق جميع الأطراف المعنية؛ ووقف أوامر الطرد في القدس الشرقية؛ ووقف أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ وإلغاء الأمر الذي يحظر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الست؛ وإجراء

الجنائية الدولية في لاهاي، من أجل النهوض بقضيتها. وتشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن هذه المنظمات تقوم بعملها بصورة قانونية لصالح المجتمع الفلسطيني ودفاعا عن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وتعطي هذه التدابير الانطباع بأن سياسة إسرائيل المتمثلة في "تقليص" النزاع وتعزيز السلطة الفلسطينية هي من الناحية الفعلية مرادفة للضم بحكم الواقع.

وفي الوقت نفسه، لم تبذل السلطة الفلسطينية أي جهد جدي لإنعاش السياسة الفلسطينية من خلال الانتخابات، التي وعد بها الرئيس محمود عباس في وقت سابق من هذا العام ثم ألغاه فجأة. وفي غياب تفويض شعبي جديد، أصبحت السياسة الفلسطينية متحجرة بشكل خطير، مما حول السلطة الفلسطينية - مثل حماس في غزة - إلى هيئة حاكمة ذات سلطات محدودة غير مستجيبة وغير خاضعة للمساءلة وسلطوية وقمعية. وقد زادت السلطات الحاكمة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وغزة من القيود المفروضة على حريات المجتمع المدني في مناطقها فيما يخص التنظيم والتعبير عن الرأي.

والمجتمع الدولي ليس متفرجا بريئا. إذ يوفر، من خلال موقفه السلبي، غطاء لممارسات الحكومة الإسرائيلية.

وقد احتل العالم أمس بالذكرى السنوية الرابعة والسبعين لصدور قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي يشار إليه عادة باسم خطة الأمم المتحدة للتقسيم. وبذلك أبدت الأمم المتحدة موافقتها على فكرة وجود دولتين تنتميان إلى شعبين. وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن، فشل العالم في الوفاء بوعده. وفي الفقرة العاشرة من ديباجة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، المتخذ عام ٢٠١٦، أشار المجلس إلى "الاتجاهات السلبية" التي "بسببها يتآكل حل الدولتين ويترسخ واقع الدولة الواحدة على نحو مطرد". وتعكس هذه الكلمات ما يحدث في جهات كثيرة من إعادة تقييم نموذج التقسيم عموما.

ونحن في فريق إدارة الأزمات نؤمن إيمانا قويا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز، في الوقت الراهن، تركيزا أقل على النماذج السياسية، وأكثر على ما يحدث في الميدان.

طاغية في هذا الجهاز على أنه إنكار لحق إسرائيل في الوجود وتركيز غير عادل على ذلك البلد الواحد - وهم محقون في ذلك. ويعتبر الإسرائيليون الاجتماعات الشهرية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، التي تركز بشكل حصري تقريبا على إسرائيل، مثالا آخر على ذلك. وينبغي أن يعكس اهتمام المجلس جميع المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وينبغي أن ننظم جلسات مفتوحة بشأن لبنان، وأن نجتمع بخصوص إيران بصورة أكثر انتظاما. فإسرائيل ليست مرادفا للشرق الأوسط.

وخلال زيارتي، لمست مدى خطورة الحالة الأمنية بالنسبة للفلسطينيين. وسمعت قصصا عن مستوطنين إسرائيليين يهاجمون الفلسطينيين وينهبون المنازل ويدمرون الممتلكات في الضفة الغربية. وقد ناقشت هذه المسألة باستفاضة مع النظراء الإسرائيليين. وقيل لي كم عدد الأسر الفلسطينية التي تخشى الطرد من منازلها لأنه يكاد يكون من المستحيل الحصول على تصاريح بناء فيما تتوسع المستوطنات. ويعود رفض الولايات المتحدة لتوسيع المستوطنات إلى عقود مضت. وهذا الأمر ليس بجديد بالنسبة لنا. ولكن هذه الممارسة وصلت إلى منعطف خطير وهي تقوض الآن ذات مقومات الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين.

في الوقت نفسه، تواجه منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية التي تدعو إلى تحسين الحكم والحرية تحديات غير مسبقة في عملها. إن الإسرائيليين والفلسطينيين عالقون في دوامة من انعدام الثقة المتبادل، مما يحول دون قيام التعاون الذي يمكن أن يحقق الرخاء والحرية والأمن للجميع.

ولا يمكننا أيضا أن نتجاهل حقيقة أن سيطرة حماس على غزة تجعل الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للفلسطينيين. فالإسرائيليون لا يعتقدون أن الحركة شريك سلام، والفلسطينيون يملكهم اليأس لأنهم لا يرون أفقا سياسيا. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المبدأ المحرك وراء نهج إدارة بايدن إزاء السلام في الشرق الأوسط هو أن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون نفس القدر من الحرية والكرامة والأمن والرخاء،

الانتخابات الفلسطينية في أقرب وقت ممكن، بمشاركة فلسطينيي القدس الشرقية؛ وإعادة النظر في الشروط الدولية المعروفة بمبادئ المجموعة الرباعية، بما يسمح لحماس بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية فلسطينية. فقد أدى النهج الحالي، المتبع منذ عام ٢٠٠٦، إلى التمكين لحماس، في الوقت الذي يعرقل فيه المصالحة الفلسطينية والتجدد السياسي.

فالقوانين قد تم سنّها بالفعل. والأدوات في يد المجلس. وما يلزمنا الآن هو الاستعداد لاستخدام هذه القوانين والأدوات لتعزيز السلام في إسرائيل وفلسطين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ليونز على إحاطتها وتعليقاتها المناسبة التوقيت.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته، والسيدة إيرو على أفكارها.

لقد زرت إسرائيل والضفة الغربية والأردن في وقت سابق من هذا الشهر، بهدف مزدوج هو إعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة لحل الدولتين، الذي نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يزال قابلا للتطبيق - وهو حل تعيش بموجبه إسرائيل اليهودية الديمقراطية في سلام إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء. وقد قمت برحلة متعددة المراحل، حيث قابلت كبار المسؤولين في السلطة الإسرائيلية والفلسطينية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني واللاجئين. ورأيت بأب عيني مدى خطورة الوضع الأمني بالنسبة لإسرائيل. فهي تتعرض لهجمات منتظمة على أيدي منظمات إرهابية، منها حماس وحزب الله، وكلاهما تموله إيران. ولا يمكن تجاهل أثر تصرفات إيران الإقليمية المخالفة للقانون، أو تطوراتها النووية وكرهيتها لإسرائيل.

كما أطلعني الإسرائيليون على قلقهم من أن الأمم المتحدة لديها تحيز طبيعي ضد إسرائيل. فهم يفسرون التركيز على إسرائيل بصورة

عندما التقيت بفتيات صغيرات في مخيم للأونروا، أذهلتني أولاً وقبل كل شيء أحلامهن - فلهذهن أحلامهن كبيرة. لقد قلن لي إنهن يردن أن يصبحن طبيبات ومحاميات ورائدات فضاء. وأنا أعرف أن الفتيات والفتيان الإسرائيليين لديهم نفس الآمال ونفس الأحلام. وهذا ما نعينه عندما نقول إننا نريد نفس القدر من الحرية والكرامة والأمن والازدهار. عندما تتطلع فتاة فلسطينية شابة وفتاة إسرائيلية شابة إلى السماء ليلاً، ينبغي أن تكون آمالهما وأحلامهما ممكنة وجديرة بالاهتمام ومدعومة بنفس القدر.

والآن، بعد رحلتي، فإنني مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن المجلس يجب أن يدعم اتخاذ خطوات ملموسة لإحداث تغيير حقيقي في حياة الإسرائيليين والفلسطينيين. للأسف، إن الوقت ينفد. ويجب أن نتحرك الآن فلنلتزم جميعاً اليوم بالشراكة البناءة والتقدم الملموس بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذا هو الترياق الوحيد لمظاهر اليأس وانعدام الثقة وانعدام الأمن والعنف التي تهدد حل الدولتين، الذي يظل أفضل فرصة لنا لتحقيق سلام مستدام وعادل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة إيرو. إن ثمة دلالة رمزية لأن تُعقد جلسة اليوم في أعقاب اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

من دواعي القلق أن نلاحظ الركود في جهود التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط في ظل بقاء مشكلة فلسطين المركزية دون حل، الأمر الذي أوجد مصدراً دائماً للتوتر في الشرق الأوسط بأسره. وللأسف، يجب أن نلاحظ التوترات المستمرة في محيط الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يزال خطر اندلاع أعمال عنائية واسعة النطاق، مثل التصعيد العسكري الذي شهدناه في أيار/مايو، يلوح في الأفق.

وفي هذا السياق، يواجه المجتمع الدولي المهام العاجلة المتمثلة في تحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني وتهيئة الظروف لاستئناف عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً.

ويمثل ذلك هدفاً بحد ذاته ووسيلة للدفع قدماً بالحل التفاوضي القائم على وجود دولتين. ولكننا لا نستطيع أن نحرز تقدماً نحو تلك الغاية دون وجود حد أدنى من الثقة. ومن المهم للغاية استكشاف الفرص مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل إعادة بناء درجة ما من الثقة في بعضهم بعضاً.

ولحسن الحظ، أسفرت اجتماعاتي عن عدة أفكار واعدة يمكننا متابعتها معاً. لقد تحدث الجانبان عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة لتحطيم جدران انعدام الثقة. ويتعين أن يضطلع الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم بقدر كبير من العمل الهادف إلى بناء الثقة، ولكن المجلس يمكنه أن يؤدي دوراً في تيسير اتخاذ خطوات بناءة. إذ يمكننا إنفاذ قرارات مجلس الأمن الرامية إلى كبح الأنشطة الإقليمية الخبيثة لإيران وتهديداتها النووية ودعمها لمنظمات إرهابية مثل حماس وحزب الله. ويمكن لمجلس الأمن أيضاً أن يتكلم بصوت واحد في إدانة التحريض على العنف، سواء من جانب المنظمات الإرهابية أو الأفراد. ويمكننا تشجيع الخطوات الرامية إلى تحسين حياة الفلسطينيين العاديين - بدءاً من تشجيع الإسرائيليين على إصدار المزيد من تصاريح العمل إلى منح تراخيص بناء إضافية في المنطقة جيم من الضفة الغربية. ويمكن للمجلس أيضاً أن يبرهن على دعمه للجهود الجديدة الرامية إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال إعادة الإعمار إلى غزة مع ضمان وجود تدابير قوية لمنع تحويل وجهة هذه المساعدات إلى منظمات إرهابية.

أخيراً، يمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن يقدم مساهمات مالية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تضاهي الدعم السياسي الذي تحظى به الوكالة. ومع تعزيز المزيد من الدول لمساهماتها، ينبغي لها أيضاً أن تنضم إلى الولايات المتحدة في حث الأونروا على وضع نموذج تمويل أكثر استدامة وعلى الالتزام الصارم بالمبادئ الإنسانية، بما في ذلك الحياد. وفي هذا الصدد، وفي أثناء زيارتي، أثرت شخصياً شواغلي مع قيادة الأونروا بشأن الإشارات المعادية للسامية في الكتب المدرسية المستخدمة في مدارس الوكالة.

التشييد الجاري للمستوطنات وخطط مضاعفة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في غور الأردن بحلول عام ٢٠٢٦ على أنه ضم فعلي لمعظم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا نولي أهمية خاصة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة. وإزاء هذه الخلفية، فإن استمرار الحالة المالية الهشة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يثير بالغ القلق. فأنشطة الوكالة لا تتخذ بعدا إنسانيا فحسب، بل تتخذ كذلك بعدا سياسيا له أثر هام على استقرار الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. وتبذل قيادة الأونروا جهودا لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، وهو ما يجب الإشادة به. وستواصل روسيا دعم الوكالة، وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى أن يحذو ذات الحذو.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وعلى الانضمام إلينا هنا شخصيا اليوم. كما أود أن أشكر السيدة كمفورت إيرو على ملاحظاتها الثاقبة. سأطرق إلى بعض النقاط التي أثارها السيد فينسلاند.

أولا، حثنا إسرائيل على التراجع عن القرارات الأخيرة المتعلقة ببناء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية وطرح مناقصات لبناء أكثر من ١ ٣٠٠ وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا قلق بالغ من أن الخطط القائمة لبناء مستوطنات غير قانونية - وتلك الجديدة إذا بنيت - ستضعف بشكل خطير احتمال إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي. كما إننا نشاطر المنسق الخاص قلقه إزاء الأثر المزعزع للاستقرار لعمليات الإخلاء المحتملة، بما في ذلك في الشيخ جراح. وتحت النرويج إسرائيل على وقف عمليات الإخلاء في الأراضي المحتلة.

كما إن تزايد عنف المستوطنين في الضفة الغربية أمر يبعث على القلق البالغ. ونتوقع من إسرائيل أن توقف هذا العنف وأن تحمي جميع المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات الأخيرة التي شنها مسلحون فلسطينيون على البلدة القديمة بالقدس غير مقبولة. ويظل

ونعتقد أنه من المهم مواصلة الجهود لبناء توافق دولي في الآراء وتنسيق الإجراءات المشتركة لتشجيع إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في أوسلو. ونلاحظ إسهام النرويج في التحضير لهذا الحدث، والذي يبين أن المجتمع الدولي لم يحول اهتمامه عن حل هذه المشكلة.

وعلى هامش اجتماع اللجنة، عُقد أول اجتماع بالحضور الشخصي لأعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط منذ عدة سنوات. وتظل المجموعة الرباعية الآلية الوحيدة المعترف بها دوليا لتيسير التوصل إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية. وفي ختام الاجتماع، اعتمد بيان لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز إيجاد تسوية في الشرق الأوسط. ونعترم مواصلة جهودنا لتكثيف عمل المجموعة الرباعية وتدعو زملاءنا في المجموعة إلى دراسة مبادراتنا المعروفة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع وزاري وإجراء مشاورات في شكل موسع بمشاركة دول المنطقة. كما نعول على دعم المجتمع الدولي لتلك المبادرات.

ومن جانبنا، نواصل العمل مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الرئيس بوتين والرئيس عباس في سوتشي. وخلال ذلك الاجتماع، أكدت روسيا من جديد موقفها المبدئي بشأن التسوية في الشرق الأوسط وأعربت عن تأييدها لحل الدولتين في إطار المعايير الدولية الراسخة. وأكد الجانب الفلسطيني أيضا استعدادة للدخول في حوار على أساس معترف به عالميا.

ولأسف، وإزاء هذه الخلفية، لا تزال الأعمال الانفرادية غير القانونية، مثل الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وهدمها وبناء المستوطنات والاعتقالات والاحتجازات التعسفية وانتهاك وضع الأماكن المقدسة، تتسبب في عواقب خطيرة. ويثير إعلان إسرائيل عن خطط لتوسيع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وفي حي جفعات هاماتوس في القدس الشرقية قلقا عميقا. ويمكن النظر إلى

المتاحة. ونأمل في أن يسهم الاجتماع الإيجابي في أوسلو في نشاط جديد، بما في ذلك على المسار السياسي. إن وجود سلطة فلسطينية قوية يثق بها الشعب وتمثل كل فلسطين أمر غاية في الأهمية. كما تعهد المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر بالتزامات موضع ترحيب لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. وستزيد النرويج من تمويلها وتحض جميع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم النرويج المستمر لحل الدولتين وإيمانها به على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. كما أشكر السيدة إيرو على بيانها المتبصر.

تعيد إستونيا تأكيد أهمية استمرار الحوار بين الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني وتشجيعهما على مواصلة التعاون العملي الذي سيعود بالنفع على شعبي الجانبين كليهما. ويلاحظ على نحو إيجابي أن الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني كانا ممثلين على المستوى الوزاري في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الذي استضافته النرويج في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. كما نرحب ببيانات الوزراء الإسرائيليين بشأن أهمية دعم تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمالية للفلسطينيين.

كما تؤيد إستونيا الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الإعمار وتحسين الحالة الإنسانية في غزة. ونرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة على غزة وندعو إلى السماح بالمزيد من حركة البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها، مع مراعاة شواغل إسرائيل الأمنية.

وفيما يتعلق بالحالة في الضفة الغربية يساورنا القلق إزاء استمرار حوادث العنف، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن

يساورنا القلق كذلك إزاء تصنيف إسرائيل ست منظمات فلسطينية غير حكومية منظمات إرهابية. فنحن قلقون بصفة خاصة لأن من شأن ذلك أن يقلص المساحة المحدودة أصلاً لمشاركة المجتمع المدني الهامة في فلسطين. إننا نتابع الادعاءات الخطيرة الموجهة ضد هذه المنظمات. وإذا لم تقدم لنا في وقت معقول معلومات كافية تؤكد تلك الاتهامات، فإننا سنطلب من إسرائيل إلغاء القرار. وتشعر النرويج كذلك بقلق عميق إزاء ما تردد عن استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ضد تلاميذ المدارس في الضفة الغربية. يجب احترام الحق في التعليم، كما أكد القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) الذي اتخذ مؤخرًا.

إن فلسطين بحاجة إلى سلطة فلسطينية أقوى. وغياب الانتخابات الوطنية المنتظمة يضعف شرعية السلطة الفلسطينية. يستحق الفلسطينيون الديمقراطية وسيادة القانون، مع توفير الأمن والمساواة في الحقوق والفرص للجميع. كما إن دعم الحيز المخصص للمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان أمران أساسيان أيضاً.

ويسر النرويج أنها تمكنت من عقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أوسلو في وقت سابق من هذا الشهر. وقد تناول الاجتماع الحالة المالية الحرجة للسلطة الفلسطينية وخطر زيادة زعزعة الاستقرار في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة. ودعا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز السلطة الفلسطينية والحد من التوترات وزيادة الدعم المالي الخارجي بما يتناسب مع الإصلاحات المالية الفلسطينية. كما دعا الاجتماع إلى إزالة القيود المفروضة على الوصول والتنقل واستكمال مشاريع البنية التحتية الرئيسية. وقد جاء الطرفان كلاهما إلى الاجتماع بتدابير بناءة وعقلية إيجابية. وأعلنت السلطة الفلسطينية عزمها على الشروع في الإصلاحات المالية اللازمة. وجاءت إسرائيل بخطوات لتحسين اقتصاد السلطة الفلسطينية، بدءاً باستئناف مبكر لعمل اللجنة الاقتصادية المشتركة لتحديث بروتوكول باريس.

إن تحسين العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أمر أساسي، إذ أنه ببساطة لا يوجد الكثير من المساعدات الخارجية

لقد دعت كينيا، خلال المناقشة المفتوحة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8883) بشأن هذا الملف، إلى الاعتراف بشكل أكبر بالمنظمات الشعبية التي تعمل بشكل بناء من أجل السلام في هذه الفترة وعلى المدى الطويل. فنحن ندرك أنه على الرغم من عدم إحراز تقدم على مستوى الدولة والقنوات الرسمية الأخرى، يظل هناك إسرائيليون وفلسطينيون يقدمون إسهاما لا غنى عنه للحفاظ على الأمل في السلام وتهيئة المناخ الملائم له.

وسنواصل أيضا الدعوة إلى وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم، بما في ذلك تلك التي تشكل خطرا على تحقيق حل الدولتين وتقوض وحدة الأرض لدولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ونحث السلطات الإسرائيلية على عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تزيد من العقوبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى حل سياسي ودائم. ويشمل ذلك الإعلان مؤخرا عن بناء ١٠٠ ٣ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي تقف في طريق السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقد أدانت كينيا مرارا الهجمات الإرهابية والأعمال المؤدية إلى الإرهاب التي ترتكبها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الجماعات المسلحة المرتبطة بها ضد المدنيين الإسرائيليين والبنية التحتية المدنية. ونحن ندين بأشد العبارات قتل إياهو ديفيد كاي على يد شخص مسلح تابع لحماس خلال الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في مدينة القدس القديمة. وقلوبنا مع أسرته وأسرته المصابين، ونحن نصلي من أجلهم. ومرة أخرى، نكرر أنه ما من قضية يمكن أن تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين وأن أعمال الإرهاب تلك يجب أن تتوقف.

وإلى جانب إدانة ذلك، وترقبا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي سيقدم في كانون الأول/ديسمبر، نتطلع كينيا إلى تلقي معلومات مستكملة عن أي جهود جارية لمكافحة الإرهاب

الإسرائيلية. إننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في البلدة القديمة بالقدس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتحريض والأعمال الاستفزازية.

وما زال يساور إستونيا القلق كذلك إزاء استمرار التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء، لأن هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بهذه الأنشطة، بما في ذلك المضي قدما في عملية المناقصات وخطط بناء عدة آلاف من الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إننا نأخذ إدراج السلطات الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية على محمل الجد. وسنواصل الانخراط مع إسرائيل بشأن تلك المسألة. إن تمتع المجتمع المدني بالحرية الأساسية جزء هام من الديمقراطية وضروري لتعزيز جهود السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونرحب بالمؤتمر الرفيع المستوى المعني بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذي نظمه الأردن والسويد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ونشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم للوكالة. تظل الأونروا شريان حياة أساسي لكثير من الفلسطينيين ومساهما قويا في السلام والاستقرار في المنطقة. وأخيرا، تؤكد إستونيا دعمها المستمر لجميع الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة المجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ونرحب في ذلك السياق باجتماع مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ونعرب عن دعمنا لمشاوراتهم المستمرة مع الطرفين والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): جميل أن نرى المنسق الخاص تور فينسلاند أخيرا شخصا في هذا الصباح البارد. كما أشكر السيدة كمفورت إيرو على إحاطتها.

والقضايا الإنسانية كمنظمات إرهابية قد حدث على خلفية دعوة كينيا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى أن يكون للمجتمع المدني صوت مستقل في المنطقة. وعندما يتعلق الأمر بإدانة الإرهاب وتصنيف الجماعات الإرهابية، فإن كينيا كانت وستظل تعلن دعوتها إلى تحقيق ذلك. ومع ذلك، ينبغي أيضا التعامل مع التصنيفات بحذر حتى لا يتم منح اعتراف غير مبرر أو خلق مظهر من القوة أو تشجيع مجندين جدد متحمسين للانضمام إلى منظمة إرهابية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة، فقد رأينا منظمات شعبية تواصل تقديم الدعم وتوفير الحلول على المستوى المحلي للمجتمعات، الإسرائيلية والفلسطينية على السواء، التي لا تزال تتأثر بالأزمة المستمرة. ولذلك تؤكد كينيا من جديد على ضرورة أن يسلط المجلس الضوء على تلك الطبقة الشعبية ويدعمها كمساهم قيم في جهود بناء السلام في الميدان.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشاملة. وأرحب بمشاركة السيدة كومفورت إيرو في هذه الجلسة اليوم وأشكرها على ما عرضته من أفكار.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا إزاء استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية. فقد وصل عدد الهجمات التي شنها المستوطنون في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢١ إلى أعلى مستوى مسجل للعنف في السنوات الأخيرة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أننا لم نشهد أي جهد تبذله السلطات المختصة لعكس هذا الاتجاه.

ولم تفعل الحكومة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، سوى القليل جدا لوقف هجمات المستوطنين وحماية الفلسطينيين. وفي الواقع، يستخدم حراس الأمن الإسرائيليون القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين. وكما قلنا مرات عديدة في المجلس، فإن سياسة الإفلات من العقاب والتمييز لن تحقق السلام. بل على العكس من ذلك، فإنها توجب تكرار أعمال العنف والمقاومة. وسلامة الإسرائيليين مهمة بالتأكيد، ولكن الفلسطينيين يستحقون قدرا متساويا من التدابير الأمنية والكرامة.

وجميع أعمال العنف ضد المدنيين والعمليات الفعالة الرامية إلى مواجهة جميع المتورطين في الهجمات الإرهابية.

وترحب كينيا بالتقدم الذي انعكس في نتائج العمليات الأخيرة الرامية إلى إحداث تغيير في المجتمعات المحلية في الميدان. وننضم إلى الدعوة التي وجهها المؤتمر الوزاري الدولي المعقود في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتضطلع الأونروا بدور حاسم في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك تيسير تقديم الخدمات الهامة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والتمويل البالغ الصغر وغيرها من الخدمات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة والأردن وسورية ولبنان.

كما نرحب بمشاركة مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين رفيعي المستوى في الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المعقود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث على الحفاظ على روح التعاون وتبادل التدابير البناءة والعملية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق التنمية المستدامة في الميدان والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، ولا سيما في غزة والضفة الغربية.

وقد عزز البيان الصحفي المشترك الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن مبعوثي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الحاجة الملحة لأن تتخذ جميع الأطراف خطوات إضافية للتصدي للتحديات المستمرة في عملية الشرق الأوسط والنهوض بحل الدولتين. ونرحب أيضا بتأكيد البيان على احترام حقوق الإنسان وأعمال جماعات المجتمع المدني.

ونعتقد أن النتائج القابلة للتنفيذ لجميع تلك العمليات، بالعمل جنبا إلى جنب مع الجهود البناءة لمنظمات المجتمع المدني، هي جزء من الخطوات الفورية والطويلة الأجل التي من شأنها ترسيخ وإرساء استدامة عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونحيط علما بأن تصنيف الحكومة الإسرائيلية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر للمنظمات غير الحكومية الست المعنية بحقوق الإنسان

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في كفالة إيصال المعونة الحيوية للفلسطينيين في غزة وأجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن الحالة الإنسانية تتطلب إيجاد حلول شاملة ومستدامة وطويلة الأجل.

وقبل أن أختتم، بمناسبة يوم الأمم المتحدة الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أؤكد مجددا دعم فييت نام الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. وبناء على ذلك، ما زلنا نؤيد إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، في تعايش سلمي إلى جانب دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات وفقا للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وعلى الجهود المتواصلة التي بذلها لمعالجة القضية الفلسطينية. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة إيرو.

إن قضية فلسطين تتعلق بالسلام الإقليمي والعدالة الدولية والضمير الإنساني. ويسعى المجتمع الدولي إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لهذه المشكلة في وقت مبكر.

وتولي الصين على الدوام أهمية كبيرة لقضية فلسطين. وقد بعث الرئيس شي جين بينغ أمس، بمناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، برسالة تهنئة إلى الجمعية العامة للسنة التاسعة على التوالي، أكد فيها مجددا أن الصين ستتمسك دوما بالعدالة وستعزز بنشاط المحادثات من أجل السلام بشأن قضية فلسطين؛ وستواصل تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية وفي مجال مكافحة الجائحة وغيرها من المساعدات إلى فلسطين؛ وستدعم دورا نشطا وبناء للأمم المتحدة.

ويساور الصين قلق عميق إزاء استمرار التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ وقعت خسائر متكررة في صفوف المدنيين نتيجة

وثمة اتجاه آخر يبعث على القلق في الميدان، وهو استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقبل عدة أسابيع، عقد المجلس مناقشة عاجلة بشأن هذه المسألة بقلق بالغ بشأن الخطط الجديدة (انظر S/PV.8883). ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية أن تلك الأنشطة تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وملتصدة الأراضي. وتمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية والأعمال الانفرادية التي تقوض الآمال في التوصل إلى حل عادل ومستدام للنزاع.

ونعتقد اعتقادا قويا أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الأخير والجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط للنهوض بحل الدولتين. وأي تقدم في هذا الاتجاه يتطلب اتخاذ أعضاء المجموعة الرباعية المزيد من الخطوات الملموسة.

ونقدر أيضا عمل لجنة الاتصال المخصصة لتتسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما جهود النرويج لعقد الاجتماع الأخير لمساعدة السلطة الفلسطينية في مواجهة حالتها المالية الحرجة.

ونرحب بالتواصل الذي جرى مؤخرا بين كبار المسؤولين من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونشجع على زيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء حوارات ومفاوضات واسعة النطاق وهامة.

وعلى الصعيد الإنساني، نلاحظ التحسينات التي طرأت على إمكانية الدخول إلى غزة والخروج منها. غير أن الأطراف المعنية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة فتح نقاط العبور بصورة مستمرة ومنظمة لتيسير الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار. وينبغي أن يتمكن موظفو الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات الإنسانية الدولية من دخول غزة والخروج منها من دون أي قيود. ونؤيد بقوة دور

وتمكنها من ممارسة مهامها السيادية في مجالات الأمن والمالية، من بين أمور أخرى. ونقدر جهود لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين التي تقودها النرويج استجابة للآزمة المالية الفلسطينية. ون دعم الفصائل الفلسطينية في تعزيز وحدتها وتحقيق المصالحة الداخلية من خلال المشاورات والحوار، ونرحب بالدور الهام الذي تقوم به بلدان المنطقة، مثل مصر، في هذا الصدد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالموضوعية والإنصاف، وأن يدعو إلى التسامح والتفاهم المتبادل، وأن يتخذ الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد للسلام فرصة للدفع من أجل استئناف الحوار على قدم المساواة بين الجانبين على أساس حل الدولتين. فمجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يتخذ إجراءات قوية لحل المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية.

وتدعو الصين إلى عقد مؤتمر سلام دولي بوساطة الأمم المتحدة يشارك فيه جميع أعضاء المجلس الدائمين وجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل الخلفية الحالية، فإن عقد هذا المؤتمر يزداد أهمية واستعجالاً من أي وقت مضى.

وستواصل الصين، بوصفها صديقاً مخلصاً للشعب الفلسطيني ومؤيداً قوياً للسلام بين فلسطين وإسرائيل، العمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمات إيجابية في التوصل إلى تسوية مبكرة للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المنسق الخاص فينسلاند والسيدة إيرو على إحاطتهما .

بادى ذي بدء، أود أن أؤكد من جديد أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بحل الدولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها المشتركة القدس. وفي ظل انعدام حل سياسي، من الحيوي أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين الظروف في الميدان وتعزيز الاستقرار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء .

وفي هذا الصدد، نشكر النرويج على استضافتها للاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين،

للهجمات والعمليات العسكرية وعمليات الشرطة وعنف المستوطنين. إن القوة لا تجلب السلام والهدوء، والعنف لا يؤدي إلا إلى المزيد من الكراهية. ونحث جميع الأطراف على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تصعيد الحالة، وتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، والعمل معاً لتخفيف حدة الحالة.

والمستوطنات هي إحدى المسائل المحورية في مفاوضات الوضع النهائي بشأن فلسطين، التي لها آثار على مستقبل حل الدولتين. وتشعر الصين بالقلق إزاء ما أعلنت عنه إسرائيل مؤخراً من خطط لبناء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية. وحتى الآن، تم بناء أكثر من ٣٠٠ مستوطنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وانتقل إليها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ مستوطن، مما قوض التواصل الجغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتقييد الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني. وتحت الصين إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت الحاضر، فإن الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تبعث على القلق الشديد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة لمكافحة الجائحة ومساعدة غزة على التعافي وإعادة البناء. وعلى مدى عقود، قدم العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية مساهمات كبيرة في تحسين الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتأمل الصين أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني لكي يؤدي دوراً نشطاً.

وترحب الصين باستضافة الأردن والسويد بنجاح للمؤتمر الوزاري المعني بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتتطلع إلى دورها الإيجابي في تعزيز الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه المجتمع الدولي للأونروا. ومن الضروري مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على تعزيز قدرتها على الحوكمة

وندين أية حوادث عنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين؛ ويجب عكس مسار هذا الاتجاه المتدهور. ونرحب بمناقشة السلطات الإسرائيلية لكيفية معالجة هذه المسألة، ونحث إسرائيل على تقديم المسؤولين عن تلك الحوادث إلى العدالة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

وما زلنا ندعو حكومة إسرائيل إلى التراجع عن قراراتها المؤرخين ٢٤ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر المتعلقين بالمضي قدما في بناء وحدات المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن المستوطنات المأذون بنائها حول القدس تشكل تهديدا لاستدامة الدولة الفلسطينية في المستقبل، وبالتالي للسلام والاستقرار.

ولن يتحقق السلام إلا من خلال تحرك حقيقي نحو تجديد الحوار بين الطرفين. ونشجع على المزيد من المشاركة والتعمق في هذا الصدد، بهدف إرساء أسس التقدم في المستقبل نحو حل الدولتين.

السيد بينابو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيدة كمفورت إيرو على إحاطتهما الإعلاميتين.

يساور فرنسا القلق إزاء تزايد الإشارات السلبية على أرض الواقع، وهو ما يتناقض مع الديناميات الإيجابية في الأشهر الأخيرة. فالقرارات الأولى التي اتخذتها حكومة بينيت فيما يتعلق بالمستوطنات في تشرين الأول/أكتوبر، بالموافقة على خطط لبناء عدة آلاف من الوحدات السكنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تثير قلقا بالغا. وفرنسا تُذكر بإدانتها بناء المستوطنات، وهو أمر غير قانوني في القانون الدولي.

كما نشعر بالقلق إزاء احتمال بناء مستوطنة جديدة شمال القدس، في موقع مطار عطروت/قلنديا القديم. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى عدم الشروع في عملية التخطيط هذه. وإذا تمت الموافقة على المشروع وتنفيذه من قبل الحكومة الإسرائيلية، فإنه سيمثل، كما حدث في غيغات هاماتوس، إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية لأول مرة منذ أكثر من ٢٥ عاما.

وندعوها أيضا إلى إعادة النظر في خططها للتوسع الاستيطاني، لا سيما في المناطق الحساسة مثل المنطقة E-1، التي تعرض حل

ونشكر الأطراف على روح التعاون التي أبانوا عنها. ونرحب على وجه الخصوص بالالتزامات التي قطعت لتنشيط اللجنة الاقتصادية المشتركة وحل المسائل التقنية الرئيسية، بما في ذلك وضع مشروع تجريبي لضريبة إلكترونية للقيمة المضافة بحلول نهاية عام ٢٠٢١. ومن الضروري زيادة المشاركة المباشرة بين الطرفين، بما في ذلك إحراز التقدم بشأن الالتزامات التي قطعت في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، وينبغي لنا جميعا ألا ندخر جهدا في دعمها.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حظرت حكومة المملكة المتحدة حماس برمتها كمنظمة إرهابية، بما في ذلك جناحها السياسي. وما زل موقفنا واضح بأن حماس يجب أن تتخلى عن العنف وأن تعترف بإسرائيل وأن تقبل الاتفاقات الموقعة سابقا. وتظل هذه الشروط هي المعيار الذي ينبغي أن يحكم على نواياها استنادا إليه.

وأعرب عن التعازي لأسرة مدني إسرائيلي، هو إلياهو كاي، الذي قتل في القدس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، على يد أحد أعضاء حماس، حسبما ورد في التقارير. إننا ندين هجمات حماس المستمرة على المدنيين، وهي هجمات غير مقبولة وغير مبررة.

وقرار السلطات الإسرائيلية تصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية، والأدلة التي تشكل أساس هذا التصنيف، أمر يخص حكومة إسرائيل. وتحتفظ المملكة المتحدة بمعاييرها الخاصة للتصنيف. ونواصل العمل مع عدد من تلك المنظمات بشأن مسائل حقوق الإنسان ونحترم الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية.

لقد سمعنا اليوم عن تزايد الضغوط وخطر عدم الاستقرار في الضفة الغربية، المرتبط بالأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، ونقص تمويل الأونروا، وتزايد عنف المستوطنين. وكما أكدنا مجددا في المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تظل المملكة المتحدة داعما قويا للأونروا وتقدر أهميتها كقوة إنسانية حيوية وقوة استقرار في المنطقة. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة المالية الخطيرة للوكالة، التي تهدد قدرتها على تقديم خدماتها.

الدولتين للخطر وتقوض بشكل مباشر قدرة الدولة الفلسطينية في المستقبل على البقاء.

مع شركائنا الألمان والمصريين والأردنيين كجزء من مجموعة عمان. وندعو المجموعة الرباعية إلى العمل في هذا الاتجاه أيضا.

ولا تزال زيادة عنف المستوطنين وتدهور الحالة في القدس مصدر قلق أيضا. وفرنسا أدانت بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في البلدة القديمة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة. ويجب تعليق عمليات إخلاء الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية بشكل دائم لصالح إيجاد حلول دائمة.

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل ملاحظاتي

بشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة عن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر أيضا السيدة كومفورت إيرو على مساهمتها الغنية والبليلة.

وأخيرا، تكرر فرنسا الإعراب عن قلقها بعد تسمية ست منظمات غير حكومية فلسطينية كمنظمات إرهابية. وقد يكون لهذا القرار الإسرائيلي عواقب بعيدة المدى على مواصلة عملهم بتقييد الحيز الإنساني. ونحن على اتصال بالسلطات الإسرائيلية وننتظر مزيدا من التوضيح.

ولم تكن الإحاطة التي قدمها السيد فينسلاند هذا الصباح مختلفة

عن الإحاطات السابقة، حيث أنها اشتملت مرة أخرى على قائمة بالعنف وحالات الهدم والطرد التي لا تعفي النساء ولا الأطفال. ولكن يجب أن يتغير الوضع إذا كان حل الأزمة هو حل الدولتين، كما أكد مجلس الأمن والمجتمع الدولي دائما. وكانت السيدة إيرو محقة في قولها إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بينما تتمتع براحة الإفلات من العقاب، تواصل بحزم سياستها المتمثلة في احتلال الأراضي الفلسطينية واستيطانها، مما يسمح لنا بتوقع اليوم الذي لا توجد فيه سوى دولة واحدة، هي إسرائيل. ولا يمكننا أبدا أن نقول ذلك في كثير من الأحيان بما فيه الكفاية - إن حق إسرائيل في العيش في سلام لا ينبغي أن يحرم الفلسطينيين من حقهم في دولتهم المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء.

وفي مواجهة استمرار ارتفاع خطر التصعيد، يجب بذل المزيد من الجهود لزيادة التعاون بين الطرفين وتحسين حياة الناس. وندعو فرنسا جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. وترحب بالنوايا الحسنة التي أبدتها الأطراف في الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين. وندعوهم إلى تنفيذ التزاماتهم وسرعة انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة للنظر في إصلاحات أكثر طموحا، لا سيما على الجبهة المالية.

ولا بد أيضا من بذل المزيد لمواصلة توطيد وقف إطلاق النار في غزة وتيسير إعادة إعمار الجيب، وضمان وصول المعونة إلى المستفيدين منه.

ونرحب بدعم المجتمع الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو جميع الدول، بما في ذلك دول الخليج العربية، إلى زيادة مساهماتها في ميزانية الوكالة.

وستواصل فرنسا تشجيع تنفيذ تدابير ملموسة ومتبادلة ترمي إلى إعادة بناء الثقة بين الطرفين. وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه

ويعكس المناخ المتوتر في غزة اليأس الشديد للسكان الذين يغلب عليهم الشباب والذين قوض الحصار الإسرائيلي الطويل الأمد كل جانب من جوانب حياتهم. إن الحالة في الضفة الغربية ليست أفضل بكثير، بسبب انحصار اقتصادي ناجم عن سنوات من ركود النشاط الاقتصادي والعجز في ميزانية السلطة الفلسطينية. وكل هذا يحدث في ظل الصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي تهدد بتقيض استمرار برامج المعونة والمساعدات لـ ٥,٥ مليون فلسطيني في غزة والضفة الغربية، وكذلك للاجئين في الأردن وسورية ولبنان.

ولهذا السبب ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر سخاء تجاه هؤلاء السكان الذين يعانون ضغطاً شديداً من خلال دعم تمويل خطة إعادة إعمار غزة ومواصلة برامج الأونروا الحيوية، وأيضاً من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

ونرحب بالإيماءات السخية من جميع المانحين، ولا سيما الدور الرئيسي الذي تقوم به بعض بلدان المنطقة، مثل مصر وقطر، في تخفيف معاناة السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مواصلة الحوار بين الفصائل الفلسطينية.

وختاماً، نعتقد النيجر أن العودة إلى المعايير المقبولة دولياً لاستئناف عملية السلام، بغية تحقيق حل الدولتين، هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن هذا المنظور، نحى الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد تور فينسلاند وجميع أصحاب المصلحة الدوليين للتوصل إلى حل ناجح لهذا النزاع، الذي له أثر واضح على السلام والاستقرار والأمن في سائر أنحاء الشرق الأوسط وخارجه.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته والسيدة كومفورت إيرو على ما قدمت من أفكار ثاقبة من منظور الفريق الدولي المعني بالآزمات.

لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مثيرة للقلق. وتعارض أيرلندا بشدة سياسة إسرائيل غير القانونية المتمثلة في توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن استمرار بناء

وتدين النيجر بشدة استمرار سياسة الاستيطان المحمومة التي تنتهجها إسرائيل منذ عدة عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأصبح الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية، ولا سيما من خلال توسيع المستوطنات، العقبة الرئيسية أمام استعادة الثقة والتعايش السلمي مع الشعب الفلسطيني. وهذا الموقف يعوق الجهود الدبلوماسية للدول، من خلال المنسق الخاص، لدفع العملية السياسية نحو حل الدولتين.

ولئن كنا نعتقد يوماً أنه من الممكن الكشف عن بعض الآثار المفيدة التي كان يمكن أن يحدثها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض البلدان العربية عن طريق إحداث تحول في السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الواضح اليوم أن كل الآمال قد تبددت. ولذلك لم يعد من الممكن مواصلة غض الطرف عن الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال من خلال عمليات هدم المباني الفلسطينية، ونزع الملكية التعسفي وتدنيس الأماكن المقدسة، التي يجب أن تتوقف تماماً - كما يجب إنهاء التشريد القسري والطرود ونقل المدنيين الفلسطينيين، وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

علاوة على ذلك، فإن سياسة الاستيطان والظلم والتمييز ضد الشعب الفلسطيني هي التي تولد السخط والثورة والعنف. ويجب أن تواجه إسرائيل حقيقة أن الأمن الذي تطمح إليه لا يمكن أن يستمر من خلال إقامة نظام تمييزي يديم القمع والظلم ضد الشعب الفلسطيني المجاور. وبالنظر إلى استئناف عملية السلام التي توقفت لعدة سنوات، من المهم بنفس القدر أن يبدي المجتمع الدولي مزيداً من الالتزام والإرادة، خاصة ونحن نحقق بالذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، الذي شجع نجاحه المناقشات التي أدت إلى اتفاقات أوسلو.

وفي سياق الجهود الرامية إلى استعادة السلام بين إسرائيل وفلسطين، لا يزال رفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة، وتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية، والظروف المعيشية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الأولويات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة.

حضر الاجتماع بموقف عملي تجاه معالجة الحالة الاقتصادية الفلسطينية، التي تثير قلقا بالغاً. ونكرر الدعاوات التي تطالب الطرفين بترجمة ذلك الموقف إلى تغيير حقيقي ومعالجة القيود الهيكلية التي تعترض التنمية الاقتصادية.

كما أن الحالة المالية المتردية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي أيضاً من الشواغل الملحة. يجب أن نضمن أن الأونروا لديها التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام حتى تتمكن من مواصلة دعم احتياجات لاجئي فلسطين. وفي المؤتمر الدولي الأخير على المستوى الوزاري، انضمت أيرلندا إلى عدد من المانحين في التعهد بتقديم دعم إضافي. وندعو المانحين الآخرين، ولا سيما في المنطقة، إلى تكثيف الدعم السياسي وترجمته إلى التزامات مالية.

ولا تزال الحالة في غزة تبعث على القلق العميق. وبينما نرحب بتخفيف بعض القيود، لا بد من عمل المزيد. ونجدد دعوتنا لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على غزة. ورغم أن الدعم المقدم من قطر ومصر إيجابي، إلا أن الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار غير كافية لتلبية احتياجات سكان قطاع غزة.

وندعو الطرفين إلى البناء على الخطوات الإيجابية الأخيرة، وتحسين التعاون، والحد من التوترات. والمفاوضات المباشرة والمجدية ضرورية، وكذلك مشاركة أقوى من جانب المجموعة الرباعية. ولن نحل الحالة دون اهتمام مستمر وجوهري من المجلس والمجتمع الدولي.

وأخيراً، ندعو أيرلندا إلى أفق سياسي مشروع لإنهاء الاحتلال على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. ونعتقد أن حل الدولتين، إذا ما نفذ، يمكن أن يحقق السلام والأمن والحرية والعدالة للإسرائيليين والفلسطينيين. يجب أن نواصل السعي من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً تتوافر لها مقومات البقاء وذات سيادة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة للدولتين.

المستوطنات يقوض قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء وتواصلها الجغرافي، وينتهك القانون الدولي ويضر بالثقة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المناطق الحساسة، مثل E-1، وغيفات هاماتوس وعطروت، وكذلك في عمق الضفة الغربية. ونحث إسرائيل على وقف جميع مراحل التقدم والبناء الاستيطاني والامتنال الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وخلال زيارته الأخيرة، رأى وزير خارجية أيرلندا، سيمون كوفني، مباشرة الأثر الضار للمستوطنات.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تصنيف إسرائيل ست منظمات فلسطينية غير حكومية، بما في ذلك منظمات تدعمها أيرلندا والاتحاد الأوروبي، ككيانات إرهابية. إن أيرلندا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي يأخذون مزاعم الإرهاب على محمل الجد. بيد أنه في غياب الأدلة التي تثبت هذه الادعاءات، ستواصل أيرلندا دعم تلك المنظمات. كما نشعر بالقلق إزاء تأثير تلك التصنيفات على المجتمع المدني، الذي يؤدي دوراً حاسماً في الديمقراطية المفتوحة. ومن تجربتنا الخاصة في أيرلندا، نعرف الإسهام الإيجابي الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقدمه لعملية سلام. وسنواصل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعززون احترام القانون الدولي والسلام والمساءلة.

كما أن هناك اتجاهات سلبية أخرى تثير قلقاً بالغاً. إن عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية باستخدام الذخيرة الحية في عام ٢٠٢١ أعلى بخمس مرات مما كان عليه في عام ٢٠٢٠. وندين بشدة جميع أعمال العنف والإرهاب، بما في ذلك في مدينة القدس القديمة، ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بكفالة حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عنف المستوطنين أمر يستحق الشجب. يجب محاسبة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات، ويجب وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في حالات العنف هذه. ولا يزال التهديد بهدم المباني وطرد الفلسطينيين في ضاحيتي الشيخ جراح وسلوان يثير القلق. يجب مراعاة الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

ونرحب بالاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، ويسرنا أن كلا الطرفين

القوة القائمة بالاحتلال عن خروقاتها واستهتارها بالقانون الدولي. كما نؤكد مجدداً، في ظل ما يتعرض له السكان المدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم النساء والأطفال، من اعتداءات وقمع ممنهج، على ضرورة توفير الحماية الدولية لهم، اتساقاً مع قرارات الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من قناعتنا بالمساهمة الفاعلة للمجتمع المدني في جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فإننا نشدد على أهمية اضطلاع المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدوره دون أي تضييقات. ونجدد في هذا الإطار رفض تونس لقرار سلطات الاحتلال تصنيف ست منظمات مدنية فلسطينية كمنظمات إرهابية.

إن استمرار الوضع على ما هو عليه في الأراضي المحتلة غير مستدام بالمرّة، ويُذرّ بمزيد من التصعيد. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة التحرك، دون مزيد من التأخير، لبحث سبل إطلاق مفاوضات جادة وذات مصداقية وفق جدول زمني محدد من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

ونجدد، في هذا الإطار، دعم تونس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات بمشاركة كافة الأطراف المعنية للانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما نثمن انخراط أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في مساعي تحريك عملية السلام، ونعرب عن تطلّعنا لتعزيز دورها خلال المرحلة المقبلة، بما من شأنه المساعدة على فتح آفاق حقيقية للسلام.

يبقى الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة شديد التأزم، لا سيما في قطاع غزة. ونجدد في هذا السياق التأكيد على أهمية تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها ورفع القيود على حرية التنقل والتجارة والامتناع عن عرقلة جهود إعادة الإعمار.

وإذ نشكر كافة المانحين الدوليين على دعمهم لجهود الاستجابة الإنسانية في الأراضي المحتلة، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى تأمين تمويلات إضافية، بما في ذلك لسد العجز المالي في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

السيد شريف (تونس): يسعدني في البداية أن أتوجّه بالشكر إلى المنسق الأممي الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته وجهوده المتواصلة من أجل تعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط. كما نعرب عن تقديرنا لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة المستمرة لإحياء مسار السلام في الشرق الأوسط، ونشكر السيدة إيرو على مداخلتها الهامة.

أحييت تونس يوم أمس مع سائر المجموعة الدولية اليوم الدولي للضمان مع الشعب الفلسطيني الموافق للتاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة. وقد وجه سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيد، بهذه المناسبة رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومثلت الجلسة الخاصة التي عقدها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر A/AC.183/PV.404) يوم أمس، تأكيداً متجدداً لمدى تضامن المجموعة الدولية مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني؛ وتأييدها لمطالبه المشروعة بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية، وفق ما نصّت عليه قرارات الشرعية الدولية، ولاسيما قرارات هذا المجلس.

وإنّه لمن الأهمية بمكان أن تكثف المجموعة الدولية والأطراف الفاعلة جهودها وضغوطها من أجل تغيير الوضع الميداني المتردي، شديد التوتر، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، نتيجة السياسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي والممارسات القمعية والتمييزية لسلطات الاحتلال. ولعل من أؤكد أولويات التحرك في هذا الإطار، وقف الأنشطة الاستيطانية التوسعية للاحتلال والتهجير القسري للفلسطينيين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والديمقراطي والقانوني للقدس ورفع القيود المفروضة على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ١٤ عاماً.

وفي ظل هذا الوضع، فإننا نجدد دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك عبر متابعة تنفيذ قراراته ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وضمان مساءلة

لبناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وتوزع بعُدوانية إخطارات هدم المنازل. وبالمثل، لا تزال مشكلة العنف المستوطنين ضد الفلسطينيين تمثل مصدر قلق طال أمده. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالحفاظ على النظام العام في الأرض المحتلة. ويجب حماية الفلسطينيين من العنف المستوطنين ويجب محاسبة مرتكبيه على أفعالهم.

إن الوضع الهش في غزة، بعد الحصار الذي استمر ١١ يوما في أيار/مايو، يتطلب نهجا دوليا شاملا بصورة عاجلة، بما في ذلك معالجة تأثير تغير المناخ على غلات المحاصيل ونوعية الحياة. وينبغي التعجيل بوتيرة إعادة إعمار غزة. وتكتسي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق أهمية بالغة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين وضمان الاستقرار. وتحقيقا لهذه الغاية، نحض المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لوكالات الأمم المتحدة للمساعدة في تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تحمل مسؤوليتها في إنعاش قطاع غزة وإعادة إعمارها. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشجيع الوفاء بتعهدات المساعدة التي قُطعت في المؤتمر الدولي بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي عقد في بروكسل في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مرة أخرى على أن الخيار الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعدل في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الالتزام بالمعايير الراسخة والمتفق عليها لحل الدولتين. وفي معرض جهودنا للمساعدة على التوصل إلى الحل الدائم المنشود لهذا النزاع، يجب أن نكثف عملنا ونعزز التزامنا بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في التوصل إلى حل الدولتين.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته. وأشكر أيضا السيدة كمفرت إيرو على إحاطتها.

إن دعم الهند للحل السلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ثابت ومعروف جيدا. ونأمل أن تستأنف في وقت مبكر المفاوضات المباشرة بشأن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

الأدنى (الأونروا). ونود الإشادة، في هذا الإطار، بدور لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وبالمبادرة الأردنية - السويدية بعقد مؤتمر المانحين لوكالة الأونروا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

وفي الختام، نجدد تأكيد دعم تونس الثابت للقضية الفلسطينية العادلة ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في دفاعه عن حقوقه المشروعة التي لن تسقط بالتقادم، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانيهما اللذين أدليا بهما هذا الصباح.

انضمت سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المجتمع الدولي أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي ركز الاهتمام على أن آفاق إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع جارتها إسرائيل، تتضاءل بصورة متزايدة. وهذا ليس بسبب عدم وجود قرارات واضحة لا لبس فيها وأحكام من القانون الدولي لصالح حل الدولتين، بل بسبب عدم كفاية تنفيذ تلك المراسيم. لقد حُرِم الشعب الفلسطيني لفترة طويلة جدا من الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته، التي شُرد منها. وبدلا من ذلك، يواصل المحتلون غير الشرعيين إحباط إرادة المجتمع الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن تضاعف بلدان المنطقة والأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والأطراف الدولية الأخرى جهودها لتحقيق تسوية سلمية وأن تتضامن مع الشعب الفلسطيني وتحافظ على حقوقه. ومرة أخرى، نكرر التأكيد على دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء عدوان السلطات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، خاصة وأنها تواصل هدم المباني وتخطط

البشرية وتقديم الخدمات الإنسانية. وقد صرفت الهند بالكامل المساهمة التي تعهدت بها لعام ٢٠٢١. وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي، السيد شري. شارك السيد موراليدهاران في المؤتمر الوزاري الأخير للأونروا في بروكسل وجدد التزام الهند بالمساهمة بمبلغ ٥ ملايين دولار للوكالة في عام ٢٠٢٢.

وأكرر التأكيد على الحاجة الملحة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، التي ستوفر منبرا مستداما لحل جميع مسائل الوضع النهائي نحو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل.

وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على وجه الخصوص، بدور هام في إحياء تلك المفاوضات. وفي هذا الصدد، أرحب بالاجتماع الأخير للمبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية، الذي عقد في الوقت المناسب. ونحث المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي على العمل مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية لبدء المفاوضات. والهند على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أشكر السيد فينسلاند والسيدة إيرو على إحاطتهما. وكما سمعنا هذا الصباح، للأسف، تستمر دورة العنف في الشرق الأوسط، ولا يوجد حل دائم في الأفق. وسأركز على ثلاث نقاط، هي النهوض بالمستوطنات الإسرائيلية وقف إطلاق النار في غزة وحالة حقوق الإنسان.

أولا، تدين المكسيك، كما أدانت في الماضي، الإذن مؤخرا ببناء وحدات سكنية جديدة، وذلك بحجة ما يسمى بالنمو الطبيعي للمستوطنات الإسرائيلية. وأنشطة الاستيطان، بما في ذلك مصادرة الممتلكات وهدمها، فضلا عن بناء المستوطنات وتوسيعها، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة أمام حل الدولتين.

ثانيا، فيما يتعلق بقطاع غزة، نشيد بجهود الوساطة، وخاصة من جانب مصر، لتعزيز وقف إطلاق النار. كما نشيد بمساهمات المالية

غير أن التطورات الأخيرة في الميدان يمكن أن تشكل تحديات لاستئناف عملية السلام. واستمرار أعمال العنف ضد المدنيين في إسرائيل وفلسطين، فضلا عن أعمال الاستفزاز والتحرّيش والتدمير، تثير قلقا عميقا. وندين هذه الأعمال جميعها. ويجب تجنب الأعمال الانفرادية التي تغير الوضع الراهن في الميدان دون مبرر وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين، وذلك من أجل السلام والاستقرار. كما أؤكد على ضرورة احترام الوضع الراهن التاريخي للأماكن المقدسة في القدس والحفاظ عليه.

ونرحب بالتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك مع بلدان المنطقة، لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك التنسيق من خلال لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ونقدر عمل البلدان المانحة والشركاء الإنمائيين في لجنة الاتصال المخصصة.

وترحب الهند بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل لإيجاد مزيد من الفرص لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. ومن جانبنا، بصفتنا شريكا إنمائيا ملتزما لفلسطين، تواصل الهند تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية، سواء على الصعيد الثنائي عن طريق السلطة الفلسطينية أو من خلال المساهمات المقدمة إلى الأمم المتحدة.

وحتى أثناء هذه الجائحة، استمر التقدم في العمل في المشاريع الإنمائية في فلسطين، مثل مجمع التكنولوجيا الفلسطيني - الهندي ومركز تمكين المرأة وبناء المدارس. وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعرب رئيس وزراء الهند عن أطيب تمنياته لشعب فلسطين في سعيه إلى إقامة الدولة وتحقيق السلام والازدهار. وأكد في رسالته من جديد علاقتنا مع الشعب الفلسطيني، التي تقوم على علاقات تاريخية عميقة الجذور بين الشعبين.

ونقدر أيضا عمل الأمم المتحدة ووكالاتها في كفالة إيصال المعونة الحيوية إلى الفلسطينيين. وندعو إلى نقل المعونة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وكذلك إلى الاستخدام المناسب لهذه المعونة. ولا تزال الهند تدعم الدور الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في التنمية

فلسطينية تمتلك مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، مع الحفاظ على المركز الخاص للقدس وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأخيراً، أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع أصدقائنا اليهود في جميع أنحاء العالم عيد حانوكا سعيداً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. شكراً مرة أخرى للسيدة إيرو.

وقبل رفع الجلسة، نظراً لأن هذه هي الجلسة الأخيرة المقررة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب عن تقدير المكسيك لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا. وقد كان بالتأكيد شهراً حافلاً، توصلنا خلاله إلى توافق في الآراء بشأن مختلف المسائل الهامة التي تدخل في مجال اختصاص المجلس. وما كنا لنتمكن من القيام بذلك بمفردنا أو من دون العلم الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود والأمانة العامة، بما في ذلك موظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وأود أن أتقدم بالشكر لهم جميعاً.

ومع اقتراب الرئاسة المكسيكية من نهايتها، أعلم أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في تمنياتي لوفد النيجر بالتوفيق في رئاسته للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

التي قدمتها قطر إلى سكان قطاع غزة. ونرحب بتخفيف إسرائيل للقيود للسماح بالتدفق المنتظم والقابل للتنبؤ للضروريات الأساسية إلى السكان الفلسطينيين وندعو إلى الرفع النهائي للحصار. وازدهار غزة وحلول السلام فيها يعني تحقيق الأمن لإسرائيل أيضاً، لذا يجب أن تأخذ كل الجهود تلك الرؤية في الاعتبار.

ثالثاً، كما سمعنا من قبل، فإن تصنيف ست منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كجماعات إرهابية يقلل من الحيز الديمقراطي ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وفي ٢٩ تموز/يوليه، داهمت سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية مكاتب المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال. وتدعو المكسيك الطرفين إلى احترام حقوق الإنسان والامتناع عن ارتكاب أعمال القمع ضد النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وندين جميع أعمال العنف، ولا سيما الهجمات التي وقعت في مدينة القدس القديمة، وكذلك أعمال الاستفزاز والهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين. وندين الهجوم الذي وقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على مدرسة جنوب نابلس. ويساورنا القلق لأن هذه الأعمال تشجع أيضاً على العنف وتستخدم ذريعة لشن المزيد من الهجمات ضد المواطنين الإسرائيليين. ونحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي وعن القيام بأي أعمال تحريض. ويجب أن تنتهي الدورة الحالية للعنف المتبادل في أقرب وقت ممكن.

ونرحب المكسيك بالاجتماعات الأخيرة للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وأكرر اقتناع وفد بلدي الراسخ بأن الحل الوحيد للنزاع هو حل الدولتين الذي يعالج شواغل إسرائيل المشروعة ويسمح بتوطيد دولة